فوق الطاولة

هني الحمدان

اتفاق زراعي كبير.. هل سيعزّز من أمننا الغذائي؟

لماذا تعطّل الإنتاج في القطاع الزراعي وتراجعت كميات بعض المحاصيل..؟! وتحت هذا السؤال العريض تبرز أسئلة فرعية كثيرة، فالزيادة الكبيرة في الاحتياجات الغذائية إلى تنام، أمام تراجع بالمتاح فرض على البلدان، وخاصة في منطقتنا العربية، وسورية من ضمنها طبعاً، واقعاً جديداً بالاتجاه نحو الاستيراد من الخارج بعد أن باتت مكشوفة أمام تحديات ضاغطة ولّدت تناقصاً حاداً اليوم ببعض المحاصيل، ولا أحد يعرف الصورة المستقبلية إذا لم يتم اتخاذ قرارات أو خطوات، ليس فقط على صعيد محلي، فالواقع يشير إلى حتمية التفاعل والتعاون ضمن الإقليم العربي أو الواقع العربي برمّته! اقتصادات الدول، وليست العربية فقط، تعاني من تقلّبات أكثر حدة مما سبق خلال السنوات الماضية، وهنا تزداد أهمية الجانب الزراعي والاستثمار ضمنه، في ضوء ارتفاع المخاطر الخارجية والمناخية لدى كثير من الاقتصادات والأسواق، والتي تتجلى من خلالها الجاذبية المتنامية للاقتصاد الوطني، أمام الاستثمارات العربية فيما بينها، ولتلك الاستثمارات الأجنبية، واليوم بات من الضروري أن تسعى الدول العربية لبناء جسور عمل وتعاون وتكامل حقيقية في مجال القطاع الزراعي. من هنا جاء توقيع مذكرة التعاون في دمشق بين سورية والعراق والأردن ولبنان لزيادة التعاون والتبادل التجاري، بما يحقق التكامل الزراعي بين الدول الأربع. بعيداً عما تضمنته المذكرة وجهود وزارة الزراعة السورية لتوقيع الاتفاق بين دول الإقليم لسد ما يمكن تأمينه من احتياجات زراعية لمواطني هذه الدول، فإن ذلك يأتي ضمن توصل حكومات الدول إلى قناعات واضحة بشأن توفير الوسائل والسبل، وتبنّي السياسات المناسبة لتحفيز القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال على توظيف الأموال في القطاع الزراعي وتوفير الأرضيات المناسبة، وصولاً لتحقيق نهضة أو ما يسدّ كل الاحتياجات الممكنة بين دول الإقليم، فالخيار اليوم كما أكدت وزارة الزراعة السورية خيار إستراتيجي حيويّ مثل الأمن الغذائي، وأن حسابات التكلفة والعائد يجب أن تحتل أولوية ثانية أيضاً.

هناك تحديات ضاغطة، ودول الإقليم ستواجه في السنوات المقبلة تناقصاً ببعض المنتجات، كما هو حاصل اليوم، وربما يمتد هذا التناقص إلى حصول فجوة غذائية خطرة، من جراء متغيرات وعوامل مناخية مسيطرة، فمثل تلك التهديدات تستدعي اليقظة واتخاذ قرارات وتوقيع اتفاقات، ومن باب الإنصاف أن تهديدات كهذه تحاول وزارة الزراعة، من خلال البحث الدائم، لوضع إستراتيجيات لمواجهتها والتقليل من حدّتها، والتنسيق المستمر مع بعض الدول العربية والمنظمات الداعمة، واليوم وضع لبنة أساسية بين دول الإقليم، ومنها سورية، لإجراء مهم يمكن أن يفتح الباب واسعاً أمام الاستثمار المشترك، أحد المداخل الرئيسة لمواجهة الأزمات التي تهدد الزراعة، الخيار هو تعزيز التجارة الزراعية من خلال زيادة كميات التبادل التجاري وفق الروزنامات الزراعية المشتركة وتغطية حاجة أسواق الدول الأربع من المنتجات الزراعية بمواصفات جيدة وأسعار مقبولة، وبأوقات محددة دونما أي تأثير في الإنتاج المحلي.

لاشك بأن تعزيز التعاون وتسهيل انسياب السلع الزراعية بين الدول، والاتفاق على ذلك من قلب دمشق، تعطي آفاقاً ورخماً جديداً على أن الأمن الغذائي وتعزيز التكامل بين الدول صارا أولوية، ويجب أن ينظر لهما على أنهما كذلك، وخاصة بعد التغيرات الدولية وتوقعات ازدياد الطلب على الغذاء وارتفاع الأسعار، ومثل اتفاق كهذا ربما يؤسس لتعاون أشمل وأعمّ على صعيد باقي الدول العربية، من باب أهمية التكتّل الاقتصادي المناسب والتعاون الزراعي لاستعادة الأمن الغذائي، الذي بدأت أساساته تتخلخل، مع الاستثمار الممكن للموارد المتاحة وتطوير نظم الزراعة، ما ينعكس خيراً على سكان وشعوب هذه الدول.

جديد قضية الفساد في جمارك اللاذقية

توقيف عدة موظفين والأمن الجنائي يلقي القبض على متوارين شاركوا في التزوير والتهريب

١٤ شيكاً بنكياً تعود للمركزي في اللاذقية تم تزويرها

| عبد الهادي شباط

يبدو أن ملف التزوير والمخالفات في أمانة جمارك اللاذقية الذي يفيد بعض العاملين في الجمارك أنه بدأ مع نهاية العام الماضي شهر (كانون الأول) واستمر عدة أشهر لم ينته، وما زالت التحقيقات والتوقيفات جارية وآخرها استدعاء الأمن الجنائي مؤخراً ٢ من العاملين بينما تجاوز عدد من أحالهم القضاء للتوقيف وهم قيد التحقيق ٦ أشخاص من العاملين في الأمانة من مستويات إدارية مختلفة منهم شخص يشغل منصباً مهماً في الأمانة وكشافون وأمناء مستودعات وإداريون حيث أسفرت التحقيقات عن تزوير أكثر من ١٤ وصلاً بنكياً (شيكات مصرفية) تعود لمصرف سورية المركزي في اللاذقية.

وحصلت «الوطن» على عدة نسخ من محاضر الضبوط والقضايا الجزائية التي اشتملت على العديد من المخالفات التي حصلت خلال الأشهر الماضية في أمانة جمارك اللاذقية منها إخراج بضائع (قطع تبديل سيارات) ببيانات مزورة بينما تحدثت الضبوط عن تحريات عن بضائع مشتبه فيها والتحفظ على بعض المستودعات لحين الكشف الإجمالي على محتوياتها، بينما ورد أيضاً في الضبوط مخالفات تحت بند الاسترداد تهريباً تشمل بضائع وإكسسوارات صينية المنشأ كما اشتملت أحكام القضايا على الملاحقة بجرم التزوير واستعمال المزور لمنظمي البيانات الجمركية المزورة ومستخدميه والأشخاص الذين قاموا بمتابعة إجراءات البيان وإخراج البضاعة بأي شكل من الأشكال.

وكانت «الوطن» نشرت مؤخراً أن التحقيقات التي تمت خلال الفترة الماضية أسفرت عن قضايا تزوير تخطت قيمها ٢٠ مليار ليرة تعود لأكثر من ٢٠ قضية تم إثرها التحقيق وتوقيف عدد من التجار والمخلصين الجمركيين وعدد من العاملين في الأمانة الجمركية باللاذقية وهو ما أكده عضو في غرفة تجارة حلب حيث قال إن عدد التجار والمستوردين الذين تم التحقيق معهم حتى الآن ما بين ٤-٥ تجار لكنه لم ينف أو يؤكد تورط هؤلاء التجار لكنه اعتبر أنه حتى في حالات التلاعب لا يمكن للمستورد أو التاجر التلاعب من دون أن يكون ذلك بالتنسيق مع أحد العاملين في الأمانة الجمركية إضافة لوجود دور مهم في الموضوع للمخلص الجمركي.

بينما اعتبر عضو في غرفة تجارة دمشق أن هذه الظاهرة ليست جديدة في التخليص الجمركي مبيناً أن سببها هو صعوبة الإجراءات لتخليص البضائع إضافة لرغبة بعض التجار والمستوردين وتفضيلهم عدم ورود أسمائهم إلى الدوائر المالية، الأمر الذي يدفع بهم للاستيراد باسم الغير (إجازات استيراد بأسماء مستوردين غير حقيقيين) إضافة إلى أن بعض التجار يتقصدون التعامل مع بعض المخلصين المشبوهين والذين لديهم تعاملات غير سليمة في تخليص البضائع لأن أجورهم أرخص لكن في الكثير من الحالات يتم اكتشاف التزوير ويتم ملاحقة التاجر المستورد وتغريمه بأضعاف المبالغ التي كانت تجب عليه لو أدخل بضائعه وصرح عنها ببيانات جمركية حقيقية وخالية من التزوير أو التلاعب بينما يتعرض بعض التجار للغبن ويتم التلاعب ببياناتهم الجمركية من المخلص من دون أن يكون لهم علم أو دراية في معظم الحالات.

لماذا أسعار التمور مرتفعة؟!

العقاد: المشكلة بسعر الصرف والنوع الأفضل يصل إلى ١٠٠ ألف ليرة

الحلاق: لا يزال سعره منخفضاً مقارنة بتكاليف استيراده لكنه مرتفع مقارنة بدخل المواطن

| جلنار العلي

ارتفعت أسعار التمور بشكل كبير مع قدوم شهر رمضان، على الرغم من منح ٥٠٠ إجازة لاستيراد التمور من السعودية قبيل شهر رمضان إضافة إلى التمور العراقية والإماراتية، وذلك حسب تقرير نشرته «الوطن» قبل نحو الأسبوعين، إذ تبدأ أسعار التمور في الأسواق من ١٠ آلاف لبرة لأقل الأنواع جودة وتصل إلى ٥٠ ألف ليرة للصنف الأول.

وفي السياق، أعاد عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في دمشق محمد العقاد ارتفاع أسعار التمور إلى ارتباطه بسعر الصرف لأنه مستورد، علماً أن التمر المستورد ذو جودة متوسطة باعتبار أن التمر العالي الجودة يصل سعر الكيلو منه إلى قرابة ١٠٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أن التمر الذي يباع بـ١٠ آلاف ليرة هو من أسوأ الأنواع وأقلها جودة وهو مجهول المصدر.

وتابع في تصريح لـ«الوطن»: «وعلى الرغم من السماح باستيراد التمور من السعودية، إلا أن الكميات المستوردة قليلة جداً بسبب قلة الإقبال على الاستيراد»، مبيناً أن سورية تستورد التمور من الأردن والسعودية والإمارات والعراق، وأن أكثر الأنواع المتوفرة حالياً بالأسواق هي التمر الخضري والمجدول ذو المشمش الأردني، ويصل سعر الكيلو من هذين النوعين إلى ٣٠ ألف ليرة، واصفاً الإقبال على شراء التمر بالضعيف مقارنة بالأعوام السابقة.

من جانبه، أشار عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن أسعار التمور لا تزال منخفضة مقارنة بسعر استيرادها ومصاريف نقلها، ولكن لا يمكن إنكار أن السعر مرتفع بالنسبة لدخل المواطن، لافتاً إلى أن العناصر التي تؤثر في سعر أي سلعة بعد أن تتوفر هي عناصر التكلفة، ويعد سعر الصرف أحدها ويشكل تأثيره نحو ٧٠ بالمئة على السعر النهائي، ويضاف إلى ذلك الرسوم الجمركية وأعباء النقل والضرائب وما إلى ذلك من أسعار المحروقات والكهرباء، وبالتالي عندما ترتفع هذه العناصر سيتأثر سعر السلعة حتماً.

وفي سياق متصل، توقع الحلاق أنه لا يمكن التوجه للإنتاج المحلي لأن النخيل الموجود في سورية غير مثمر ويحتاج إلى الكثير من الري وهذا الأمر يشكل مزيداً من الأعباء بالنسبة للزراعة المحلية.

حصاد اجتماع وزراء الزراعة بدمشق.. مذكرة تفاهم شاملة وناضجة

قطنا: الاتفاقية خطوة للأمام ولابد من استثمار الموارد بين الدول لتحقيق قوة اقتصادية على مستوى الإقليم

| هناء غانم

نظراً لارتفاع فاتورة الغذاء عالمياً، وانطلاقاً من التكامل الزراعي وتعزيزاً لتسويق المنتجات الزراعية وتوحيد الاستثمارات وتسهيل عمليات النقل وتوحيد الحجر الصحي، وقع وزراء الزراعة بالدول الأربع سورية ولبنان والعراق والأردن أمس في فندق الداماروز مذكرة تفاهم تؤكد أن التعاون المشترك سيكون خطوة فعالة ومؤثرة في دعم المشاريع الإستراتيجية وتعزيز المصالح المشتركة والتي من شأنها الانعكاس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

وزير الزراعة محمد حسان قطنا أكد أن الاجتماعات الرباعية لوزراء الزراعة توجت بهذه الاتفاقية التي وصفها بالناضجة والجيدة وهي خطوة للأمام، موضحاً أهميتها لجهة تأطير التعاون والتنسيق مع خاصة أن لديها الكثير من الدراسات التي يجب الاستفادة منها.

وذكر قطنا أن القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية المهمة ولا يوجد بلد لديه كفاية من الموارد لذلك لابد من استثمار الموارد بين الدول لتحقيق قوة اقتصادية حقيقية على مستوى الإقليم وأن المذكرة تعتبر خطوة فعالة لدعم المشاريع الإستراتيجية، وتعزيز المصالح المشتركة التي من شأنها الانعكاس إيجاباً على التنمية الاقتصادية في الدول الأربع، مشيراً إلى ضرورة وضع خريطة زراعية مشتركة تتواءم مع الموارد الطبيعية لكل دولة، لأن الهدف النهائي لكل الجهود المبذولة هو تحقيق الأمن الغذائي لشعوبنا.

وأوضح قطنا أن هناك منتجات فائضة في دول تحتاجها دول أخرى، ونحن كدول متجاورة في حال اتجهنا إلى الزراعة وفق الميزات النسبية، واستثمرنا مواردنا الأرضية والمائية بشكلها الصحيح، نضمن الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة من استثمار الموارد وتخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير مستلزماته في أوقاته المناسبة بمواصفات جيدة والكميات المطلوبة، وبالوقت نفسه تحقيق عائد اقتصادي جيد للفلاح يضمن استقراره واستمراره بالعمل الزراعي، حيث يستطيع تسويق إنتاجه داخلياً وخارجياً وإلى معامل الصناعات الغذائية.

العراق: قاعدة انطلاق لتعاون مشترك

من جهته رأى وزير الزراعة العراقي عباس العلياوي أن الاتفاق قاعدة انطلاق لعمل وتعاون مشترك في القطاع الزراعي الذي تعتمد عليه أغلب الشعوب العربية كما أنه يؤمن أسواق لتصريف منتجات الدول الأربع التي تعاني من مشاكل كثيرة في عملية نقل وحركة المنتجات الزراعية بين بلداننا، موضحاً أن المذكرة سوف تخلق حالة من التوازن لتصريف المنتجات الفائضة، وتأمين استيراد كل ما تحتاجه أي دولة من هذه الأسواق.

> خطوة تأسيسية لعمل عربي ريادي انطلاقاً من دمشق

الأردن: أزمة غذاء عالمية

وزير الزراعة الأردني خالد الحنيفات قال إن المذكرة ترجمة للمشاعر الأخوية الصادقة بين دولنا وتساعدنا على تحقيق التكامل بما يخدم مصلحة شعوبنا، موضحاً أن بين الأشقاء في سورية والعراق ولبنان والأردن علاقات اجتماعية ثقافية وتجارية وسياسية وزراعية راسخة عابرة للأزمنة والحدود، مشيراً إلى أن الأخطار تهددنا جميعاً لذلك لابد من تنسيق الجهود ومواجهة أزمة الغذاء العالمية والتنسيق بين الدول الأربع يحظى بالاهتمام الرفيع بين قيادات الدول العربية.

لبنان: خطة تأسيسية لعمل عربي ريادي

وزير الزراعة اللبناني عباس الحاج حسن قال إن هذه المذكرة هي خطوة تأسيسية لعمل عربي ريادي مشترك ينطلق من دمشق ونأمل أن يشمل جميع الدول العربية في المستقبل القريب مبيناً أن دولنا تحتاج بشدة إلى هذه الشراكة بما يضمن انسيابية السلع وتقديم جميع التسهيلات التي ستنعكس إيجابياً على الدول الأربع.

مذكرة التفاهم

وبالعودة إلى بنود مذكرة التفاهم نجد أنها تهدف إلى تعزيز وتطوير التعاون في المجال الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) وتبادل المعلومات والتجارب الزراعية الناجحة وإدارة المحميات والحدائق ومكافحة الحرائق وتغير المناخ، والتنمية الريفية والإرشاد الزراعي والإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية والأدوية البيطرية وتبادل الخبرات والتدريب والمعلومات بما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة في هذه الدول على أساس المساواة وتحقيق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف.

كما أكدت المذكرة ضرورة تعاون الأطراف في المجال الزراعي والأبحاث الزراعية بحيث يتم تبادل المعلومات العلمية والفنية ونتائج الأبحاث العلمية إضافة إلى تنفيذ برامج البحوث المشتركة في المجال الزراعي والعمل على تطوير وإدخال التقنيات في المجال الزراعي.

وأكدت المذكرة على ضرورة تبادل المعلومات والتجارب الناجحة في مجالات -الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات الزراعية- الكشف المبكر عن الأمراض الفطرية والفيروسية والبكتيرية وطرق إدارتها والاهم تبادل المعلومات في مجالات البيئة والتغيرات المناخية العابرة للحدود ومكافحة التصحر.

أما في مجال الإنتاج الحيواني والثروة الحيوانية فقد نصت الاتفاقية على أهمية تطوير برامج التربية والرعاية لقطعان الماشية والدواجن وتبادل الشهادات الصحية البيطرية للحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والإجراءات المتبعة في مراكز الحجر البيطري الحدودي عند الدخول أو العبور بطريق الترانزيت، ودراسة إمكانية توحيد هذه الشهادات في الدول الأطراف والتعاون وتبادل الخبرات في مجال الصحة الحيوانية والأدوية البيطرية في مجال تبادل السلع والمنتجات الزراعية والاهم تسهيل انسياب السلع الزراعية بين الدول الأطراف مع المحافظة على المصالح الوطنية لكل دولة، إضافة إلى معالجة الصعوبات التي تواجه الترانزيت بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة بين الأطراف، ودراسة الرسوم والإجراءات المطلوبة بشأن عبور الشاحنات إلى أراضي الدول الأطراف والعمل على إيجاد صيغة موحدة وقيم مدروسة بما يتناسب مع الأحكام والقوانين في الدول الأطراف.

وحسب المذكرة تقوم الدول الأربع بتنسيق المواقف والمشاريع المنفذة مع مراكز البحوث العربية والدولية والمنظمات العربية والدولية في المجالات المحددة بمذكرة التفاهم.

«المالية» تناقش إصدار منتج تأميني ضد الزلازل

الاتحاد السوري لشركات التأمين يختار مجلس إدارة جديداً ونوفل يستمر رئيساً له

| الوطن

أفضت نتائج الانتخابات التي أجرتها شركات التأمين (١٢ شركة خاصة) والمؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين التي اطلعت «الوطن» على نتائجها عن اختيار مجلس جديد للاتحاد السوري لشركات التأمين برئاسة الدكتور حسين نوفل (الرئيس السابق للاتحاد) ومدير عام شركة العقيلة سامر العش نائباً لرئيس الاتحاد وعضوية كل من مدير عام المؤسسة السورية للتأمين أحمد ملحم ومدير عام شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين نزار زيود ومدير عام شركة الكويتية للتأمين عماد خليفة، وذلك بدلاً من المجلس السابق (المؤقت) الذي كان مكوناً من ثلاثة أعضاء ومهمته تسيير عمل الاتحاد إلى حين تشكيل مجلس جديد.

وناقشت وزارة المالية وهيئة الإشراف على التأمين دور قطاع التأمين في التخفيف من المخاطر المالية المرافقة للكارثة الإنسانية والاقتصادية التي شهدتها سورية من جراء الزلزال، وذلك من خلال إصدار منتج تأميني ضد الزلازل، يساهم في تعزيز دور قطاع التأمين الاجتماعي والاقتصادي، على اعتباره إحدى أهم الوسائل التي تخفف من آثار الكوارث الطبيعية، من خلال تغطية الأضرار المادية التي قد تحدث في المباني نتيجة للزلازل.

وأكد وزير المالية الدكتور كنان ياغي ضرورة إيجاد مقاربة جديدة لهذه البوليصة، ودراسة كل الخيارات الممكنة من اللجنة الفنية التي تقوم بإعداد الدراسة اللازمة، مشدداً على التوسع بالدراسات ولحظ العديد من الاحتمالات لتحديد قيمة الأقساط وسقف مبلغ التعويض وغيرها. كما تم نقاش آلية العمل الفنية التي اتبعتها اللجنة، والأدوات والإحصائيات المستخدمة ومصادر المعلومات والبيانات، والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة، والصعوبات التي تعترض طرح هذا المنتج وخاصة عدم توافر خيارات إعادة التأمين الخارجي، وتم خلال الاجتماع عرض الحلول الممكنة لتجاوز تلك الصعوبات، واستعراض نتائج ورشات العمل التي جرت بحضور مختصين بعلوم الزلازل.